مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الأسس الفكرية والدستورية للنظام الفدرالي الأمريكي
اسم الكاتب: م.د. عماد رزيك عمر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/821
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأسس الفكرية والدستورية للنظام الفدرالي الأمريكي

The intellectual and constitutional foundations of the US federal system

م.د. عماد رزيك عمر

Dr. Imad Rzayig Omer

جامعة الانبار - كلية القانون والعلوم السياسية

Anbar University - Faculty Law & Political sciences

الملخص

تأتي هذه الدراسة في إطار البحث عن طبيعة العلاقة الفدرالية بين الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات و طبيعة التوازنات نوع الضمانات التي حملها الدستور، وتنبع أهمية البحث من خلال الإشارة إلى تجربة الولايات المتحدة في تطبيق الفدرالية تمكنت من خلاله حفظ استقرارها واستمراره لمدة طويلة ما جعلها نموذجا يحتذى به، استخدمت في هذه الدراسة منهجية تحليل الوثائق القانونية لفهم طبيعة تقاسم السلطات وحدودها وكذلك استعراض التجارب التي مرت بها العلاقة مع الاستعانة بالأدب النظري، وتوصل البحث الى نتائج مفادها ان مضمون الفلسفة الليبرالية وطبيعة البناء الدستوري للفدرالية انعكست على شكل ضمانات حافظت على متانة الاتحاد واستمراره كما ان طبيعة التوازنات تتميز بالديناميكية والحركة والاستجابة وفقا لمتطلبات الحالة والعصر فصلاحيات الحكومة الاتحادية والولايات لم يُفصل فيها بشكل حدي و قاطع رغم انها تسبب بعض الإشكاليات.

الكلمات المفتاحية: الفدرالية، الولايات المتحدة الامريكية، الدستور، ديمقراطية.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

Abstract

This paper addresses the nature of the federal relationship between the federal government and state authorities and the nature of the balance of the guarantees granted by the Constitution. The importance of this study stems from taking the experience of the United States as an example of the application of federalism, which managed to maintain its stability and continuity for a long time. The study found that the content of liberal philosophy and the nature of the constitutional structure of federalism were reflected in the form of guarantees which maintained the strength of the union and its continuity. The nature of the balances characterized by dynamism, movement and response in accordance with the requirements of the situation and the period. This is because the powers of the federal government and the states have not been sharply and decisively separated, although it causes some problems.

Key words: Federal, United states of American, Constitution, Democracy.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المقدمة

قد شكل موضوع الفدرالية تزايدا في اهميته في العقد الأخير وذلك لأسباب تتعلق بالتغيرات التي تحصل في عالمنا من تفجر الهويات الاثنية والخصوصيات الثقافية لاسيما عصر العولمة وما يحمل من تبعات على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية، لذا جاء التطرق الى الفدرالية كمفهوم ممكن ان يستوعب جميع المشاكل المذكورة آنفا ويمثل حالة توافقية في شكل الدولة بين الاطراف المتناقضة، فالفدرالية شكل من اشكال الدول الذي يتضمن توزيع السلطة على مستويين هي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، و توجد حاليا الكثير من التجارب الفدرالية الرائدة في سويسرا وكندا وألمانيا والولايات المتحدة و يتصدر النظام الفدرالي الأمريكي كتجربة فريدة انبثقت في حينها وما رافقتها حينئذ من حرب اهلية وشد وجذب بين الولايات حول الصلاحيات جعلها مرجعا للعديد من التجارب الفدرالية التي تشكلت فيما بعد ، نجاح التجربة يجعلنا نتمعن في أهم الأسس التي قامت عليها وقد شكلت المرجعية الفكرية واحدا من أهم العوامل التي استعان بها الآباء المؤسسون والتي كانت المادة الخام لنسج هذا النظام السياسي، في حين جاء الدستور كوثيقة دونت بها عملية كيفية ممارسة السلطة بين الولايات والحكومة الاتحادية وتأتي اهمية المرجعية الدستورية ليست بصيغتها القانونية فحسب وإنما من شكل التوافقات والتوازنات التي حملتها سواء على مستوى السلطات او على مستوى الحقوق والحريات ام على مستوى الضمانات .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

I- المبحث الأول

الاسس الفكرية

اهمية دراسة المرجعية الفكرية انها تبين لنا جذور النظام الفدرالي والأسس الفكرية التي قام عليها و المتتبع في التاريخ يلاحظ ان امريكا في غضون (١٧٠) عاما خلقت نظاما سياسيا مختلفا عن الانظمة السياسية آنذاك، اذ اخذ بالتنظيم الفدرالي والذي ارتكز في بادئ الأمر على ١٣ ولاية وتشتمل كل ولاية على مقاطعات كثيرة ، وهذه المدة هذه لا تكفي لبناء نظام سياسي متين له تقاليده السياسية كالتي يتمتع بها النظام السياسي الامريكي والفضل يعود الى عدد من المنابع الفكرية التي ساهمت في تبلور النظام السياسي والتي منها الفلسفة الليبرالية والتطور المؤسساتي في انجلترا و مساهمة الآباء المؤسسين [١].

I. أ .المطلب الأول

الفلسفة الليبرالية

ان الفكر الأمريكي يكاد يكون مقتصرا على الفكر الليبرالي الذي اثر بعيداً في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والليبرالية هي كمذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي توفير الحماية لحريات المواطنين مثل حرية التفكير والتعبير والملكية الخاصة والحرية الشخصية وغيرها من الحريات الأساسية. [٢] وقد كان للتطور الاقتصادي الاثر الواضح في توجيه الفكر السياسي نحو المبادئ التحررية التي نادى بها ابرز مفكري المدرسة الليبرالية (ادم سمث) والتي تؤمن بفكرة ترك الدولة الحرية الكاملة للأفراد بممارسة نشاطهم الاقتصادي، والتي كان لها اثر مهم هذه المدرسة على الفكر الليبرالي من حيث اطلاق الحرية الفرد في الاقتصاد والسياسة [٣]، ويبين الاثر الاقتصادي والسياسي لليبرالية جلياً في كتابات المؤرخ شارلس

---

(١) بلقيس محمد جواد، " العوامل المؤثرة في نشأت النظام السياسي الأمريكي،" *مجلة العلوم السياسية*، العدد ٣١، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، (٢٠٠٥): ص٥٩

(٢) عبد الوهاب الكيالي، *موسوعة السياسة*، ج٥ (بيروت، دار العربية للنشر ،١٩٧٤)، ص٥٦٦.

(٣) حافظ علون الدليمي، *النظم السياسية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية*، ط١(عمان، دار وائل، ٢٠٠١)، ص٢٠.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

بيرد في كتابه التفسير الاقتصادي للدستور الامريكي "الدستور أساسا وثيقة اقتصادية تقوم على مفهوم اساسي ان حق الملكية الخاصة هي أولوية للحكومة ". (٤) الى الجانب الاقتصادي ظهرت الكثير من الآراء والأفكار حول فلسفة الحكم و التي جاءت بالضد من ظاهرة الاستبداد التي كان سائدة في اوربا، ومن اهمها افكار جون لوك و مونتسكيو والتي اثرت بوضوح في النظام الفدرالي الامريكي.

I .أ.١ جون لوك

غالبا ما يحيلون المفكرين النظام السياسي الأمريكي إلى مرجعية يعدونها الأساسية وهي فلسفة (جون لوك) الذي يعد اول من كتب في موضوع الفصل بين السلطات و وضح آراءه في"كتابة رسالتان في الحكومة" اذ تنقسم عنده السلطة من حيث الممارسة الى نشاطات ثلاثة تتضمن التشريع والتنفيذ والفيدرالية، فلا يوجد بالنسبة أليه الا ثلاثة ميادين للعمل هي ميدان تشريع القانون وميدان تطبيق القانون من قبل الادارة والقضاء، فيما اكد لوك لابد من وجود سلطة ثالثة اسماها السلطة الاتحادية او الفدرالية ومهمتها إعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات والتحالفات ومباشرة العلاقات الخارجية'(٥) وقد تأثر مونتسكيو بنظرية لوك في الفصل بين السلطات كما وسعها لتشمل السلطة القضائية، ربما كان الأسلوب الأمريكي الأقرب الى أفكار لوك في التفرقة بين القانون الدستوري والقانون التشريعي، وبين التشريع العادي والتشريع فوق العادي عن طريق الاستفتاء(٦) ، وكذلك اخذ الأسلوب الأمريكي توزيع السلطات عند لوك أيضا، اذ ان كل الرئيس والكونغرس مستقل احدهما عن الأخر استقلالا تاما، وفضلا عن استقلال المحكمة العليا عنهما كليهما وعن غير تعمد قد جعل الدستور المحكمة العليا فرعا من التشريع ، ما دام لا شيء يغدو قانونا إذا قالت المحكمة العليا انه ليس

(4) Charles A. Beard, An Economic Interpretation Of the Constitution Of the United States,(New York, the Macmillan Company ,1921),p324

(٥) نقلا عن عبد الرضا حسين الطعان، *إشكالية السلطة في تأملات العقل الغربي عبر العصور*، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ،٢٠١٢)، ص٢٧٦.

(٦) جورج سباين، *تطور الفكر السياسي ترجمة راشد البراوي*، الكتاب الثالث، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص٢٨٢ .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

كذلك [٧]، كما إن أراء لوك في الحقوق الطبيعية للأفراد التي نادى بعدم جواز الدولة ان تنتهكها قد اقتبست وصيغت ألفاظها تقريبا في وثيقة (إعلان الاستقلال و الحقوق) التي نادى بها اصبحت (وثيقة الحقوق) في التنقيحات العشرة الأولى للدستور الأمريكي، كما اخذ الاهتمام بالملكية الخاصة طريقها إلى التشريع الأمريكي ، وآثرت مقالاته عن التسامح في الاباء المؤسسين في فصل الكنيسة عن الدولة وإقرار الحرية الدينية وغيرها من الحقوق.[٨]

I.أ.٢. مونتسكيو

يبدو ان مهنة المفكر مونتسكيو كقاضي ساهمت من الارتقاء بفكرة لوك في فصل السلطات الى نظرية عامة في القانون الدستوري، فمن خلال مؤلفه (روح القوانين) قد قسم السلطات الى ثلاث أنواع: وهي كل من السلطة التشريعية والسلطة المنفذة للقانون العام (السلطة التنفيذية) والسلطة القضائية، وبعد ان ميز مونتسكيو بين السلطات الثلاثة وفصل المهام التي تتولاها كل سلطة منهم، رأى ضرورة فصلها و وجوب توزيعها على هيئات مستقلة واحدة عن الاخرى [٩]، ان ما كان يستهدفه مونتسكيو من ذلك هو ضمان ما يمكن تسميته بتوازن القوى الاجتماعية على أساس إن هذا التوازن يعكس التجانس الذي ينبغي إن يرافق كل تنوع، وان يضمن الفاعلية بالتمايز الاجتماعي بين الطبقات والمراتب بتشكيل كل منها لقوة مستقلة عن طريق المجالس التمثيلية الخاصة بها، وتكمن قيمة هذه القوة وأهميتها في تقييدها لقوة الطبقات والمراتب الأخرى وسطوتها بما يضمن في النهاية اعتدال لسلطة، إذ لا تكون الدولة حرة عند مونتسكيو إلا عندما تستطيع كل سلطة فيه أن تقيد السلطة الأخرى وتوقفها عند حدها [١٠]،هذه الغاية من الفصل بين السلطات طبقت في النظام الفدرالي الأمريكي و أصبحت فلسفة النظام ككل بحيث قامت جميع الوحدات السياسية سواء في الولايات او حكومة الاتحاد على هذا المبدأ و الذي يعطي حقاً شرعياً و متساوياً لكل هيئة في

(٧) برتراند راسل: تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة ،ترجمة محمد فتحي الشنيطي،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٧)، ص٢٢١ .

(٨) ول وايرل ديورانت، *قصة الحضارة، لويس الرابع عشر، ترجمة محمد علي ابو درة، المجلد الثامن، الجزء الرابع* ،(بيروت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،١٩٨٠)، ص٥٢ .

(٩) مونتسكيو، *روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر*،(القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢) ، ص٢٦٥.

(١٠) عبدالرضا حسين الطعان، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ممارسة تخصصها، ويساهم في ترسيخ مبدأ ((الضبط و الموازنة)) ، و هنا تكمن إسهامات مونتسكيو اذ حور فكرة الفصل بين السلطات و حولها الى نظام من مراجعة و موازنة وقانونية بين أجزاء إي دستور [١١].

I.ب. تطور المؤسسات السياسية في انجلترا:

ان تاريخ التطور الاجتماعي والسياسي في انجلترا كان يحمل في طياته تاريخ تبلور الحقوق والحريات، ولا شك ان من بين الكثير من الدول التي استوطنت أمريكا الشمالية آنذاك كانت لانجلترا لدور الرائد في التأثير على مجمل التقاليد والمؤسسات الأمريكية، وإذا أردنا ان نحدد الأثر الفكري لانجلترا يمكن ان نتلمسه في ثلاث – اولا: الهجرة الانكلو سكسونية، ثانيا : تطبيق التقاليد السياسية في مستعمراتها ثالثا، تجربة تاريخية وتقاليد راسخة مثلت مادة للمفكرين وللآباء المؤسسين، و يقول موريس دوفرجيه بصدد ذلك (لقد أسس الدستور الفدرالي للولايات المتحدة على يد مستوطنين بريطانيين ارادو تقليد النظام السياسي لوطنهم الام القديم . وقد فكر بعضهم حتى بإقامة ملك، ولكنهم نقلوا بشكل جمهوري الملكية المقيدة في القرن الثامن عشر) [١٢] وهذا يوضح دور الهجرة في التكوين الفكري الأمريكي، فالأمة الأمريكية تكونت من موجات الهجرة التي جاءت من اوربا ، ونتيجة للتنافس الانجليزي الاسباني الفرنسي فقد عمدت الحكومة الانجليزية بتشجيع الهجرة من اجل إنشاء امة ذات مقومات انكلو سكسونية، وما لبثت ان أصبحت اللغة الانجليزية وثقافتها هي السائدة [١٣] وحمل هؤلاء المهاجرين الثقافة السياسية من انجلترا، فمجمل التقاليد الأمريكية حيال الحرية والمساواة نمت من بذور انكليزية، اذ كان الاعتقاد بسمو او سيادة القانون متجذرا في المؤسسات السياسية في انجلترا فهناك البرلمان المكون من مجلسين تشريعيين مجلس اللوردات وقوامها أعضاء من الطبقة الارستقراطية ومجلس العموم (النواب) المؤلف من نواب مختارين من الطبقة البرجوازية و وجهاء الأرياف الجزء المنتظم لحكومة.

(١١) محمد انور عبد السلام، التجربة الاتحادية الامريكية، (القاهرة، المكتبة الانكلو مصرية، ١٩٧٤)، ص٤ .

(١٢) موريس دوفرجيه، *الانظمة السياسية والقانون الدستوري والمؤسسات السياسية الكبرى*، ترجمة جورج سعد، ط١،(المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،١٩٩٢) ،ص٢٩٧.

(١٣) جورج سباين، *تطور الفكر السياسي*، ترجمة علي ابراهيم السيد، الكتاب الرابع (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠، ص٣٤.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وتأسس مبدأ الإقرار بأن الملك غير قادر على سن القوانين وفرض الضرائب الجديدة من دون موافقته البرلمان، فالنظام الأساسي (الدستور) الانكليزي منح المزيد من الحماية [١٤]، كما ان فكرة الديمقراطية النيابية مأخوذة من النظام السياسي الانجليزي وكان ابرز أثارها ممارسة الشعب لسيادته بواسطة نوابه المنتخبين، وقد انتقلت هذه الفكرة الديمقراطية خلال التطبيق الأمريكي ،حيث امتزجت بمفهوم الوكالة الإلزامية بمعناه القانوني، الذي يترتب عليه استمرار مسؤولية الوكيل عن اعماله امام الموكل خلال فترة وكالته [١٥].

وهنا يجدر الإشارة في هذا المجال إن فكرة الرقابة الدستورية التي عرفت في الولايات المتحدة تستمد جذورها من النظام الانكليزي ، المعمول به في القرن السابع عشر، والذي كان يسمح للقاضي برفض اي قانون برلماني يتعارض مع قاعدة حقوقية أعلى (عرف)، وعندما تخلى الانكليز في بلادهم عن هذه الفكرة بعد انتصار البرلمان ١٦٨٨، أعطت السلطة البريطانية لمستعمراتها الأمريكية الحق في إصدار القوانين المحلية بشرط ان لا تتعارض مع القوانين الصادرة من البرلمان البريطاني و إلا ألغيت من قبل المجلس الخاص بالعرش، وقد استفاد الأمريكيون من هذه التجربة في بلادهم بعد حصولهم على الاستقلال وقاموا بممارسة الرقابة على دستورية القوانين في دولتهم الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية [١٦]، فتطور العمل والممارسة في المؤسسات الانجليزية كان له ابلغ الأثر من خلال نقل التراث بواسطة المهاجرين كما إن آراء لوك و مونتسكيو لم تكن وليدة التأمل المجرد بقدر ما كانت إضفاء التبرير العقلاني على الممارسات السياسية في انجلترا وتطويرها، وهو ما يدعم مقولة ان النظام الأمريكي في الحكم أقيم على أسس انكليزية.

(١٤) هنري بامفورد باركيز، *تاريخ الولايات المتحدة الامريكية*، ترجمة علي البديري، ط١(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٣)، ص٤٨-٥١.

(١٥) محمد انور عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(١٦)عمر العبدالله،"الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة "، *مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر*، العدد الثاني، (٢٠٠١)، ص١٢.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

I.ج.-الآباء المؤسسين

لا يكون الحديث عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي إلا ويتبادر الى الذهن الآباء المؤسسين، وكيف لا وهم الذين كتبوا الدستور و وضعوا أسس النظام السياسي وحولوا القارة من مستعمرة إلى قوة عظمى . وتبرز الإسهامات الفكرية للآباء المؤسسين من خلال ثلاث :

I.ج.١. الأفكار الليبرالية الفلسفة والتطبيق :

يبرز الفكر السياسي لدى الآباء المؤسسين من خلال تعاملهم مع آراء الفلاسفة في الحكم، فالمؤتمرين في فيلادلفيا استعانوا بأفكار الفلاسفة جون لوك ومونتسكيو ولكن كانوا على دراية بمصالح ولاياتهم الاجتماعية التي أوفدتهم الى المؤتمر، ومن هنا فأن المصالح الفعلية هي التي دفعتهم إلى ان يغيروا أفكار فلاسفة الحكم ويطوروها، فمونتسكيو على سبيل المثال كان جيمس ماديسون يستعين بافكاره في في موضوع توزيع السلطات وسماه الناقد السياسي الكبير، الا ان ماديسون لم ياخذ الا الخطوط العريضة فقط من افكاره وجرى التغيير والتعديل عليها ، لان مونتسكيو انطلق من وصف المجتمع الانكليزي المكون من ثلاث طبقات (رجل الدين والنبلاء والإقطاعيين والفلاحين الأحرار) لذا جاء توزيع مونتسكيو لثلاث سلطات، في حين ان واضعي الدستور الأمريكي رأوا ان حماية الحقوق والحريات الفردية في بيئتهم السياسية لا تأتي الا إذا قسمت السلطات الدستورية تقسيما أفقيا بين الحكومة المركزية والحكومة الولايات ثم تقسم بعد ذلك تقسيما رأسيا بين السلطات الثلاث القائمة بالحكم [١٧]، فهم كانوا على دراية إنهم بصدد صياغة شكل جديد من أشكال الدول يتوجب فهم الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومصالح المؤتمرين.

I.ج.٢. المشاريع الاتحادية

شكلت المشاريع التي اقترحها الآباء المؤسسون التي كانت بين طياتها استحداثا على شكل النظام السياسي، وكثيرة هي المشاريع لكن اهم مشروعين هو مشروع نيوجرسي ومشروع فيرجينيا الذي طرحا في مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧م، ورغم الصعوبات إلا انه تم التوفيق بينهما

(١٧) للمزيد ينظر الورقة ٤٦و٤٧ في ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي، *الاوراق الفدرالية*، ترجمة عبدالاله النعيمي، ط١، (بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٦).

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وأطلق عليها التسوية الكبرى[١٨]، وتبرز أهمية المشروعات من خلال تطور فكرة الاتحادية في أذهان المؤتمرين وصولا لصياغتها النهائية .

I.ج.٣. الأوراق الفدرالية

تنبع أهمية الأوراق الفدرالية إنها كانت عملا تأسيسيا لكثير من المفاهيم السياسية فيما بعد من الفدرالية والجمهورية ومبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الضوابط والتوازن، وقد طرحت الحجج على المؤتمرين في فيلادلفيا وتم المداولات حول طبيعة الحكم و تفسير الدستور، فأفكار الآباء المؤسسين بثت الروح في هذه المفاهيم من خلال تطبيق المفهوم في الواقع، وقد كان اثر التبحر في العلوم والمعرفة للآباء المؤسسين حاضرا في استعراض أفكارهم من خلال استعراض النماذج التاريخية في الحكم والحوادث التاريخية التي غيرت مجرى كثير من الامم، فضلا عن الاستعانة بالإرث للحضارتين اليونانية والرومانية وتاريخ بريطانيا العظمى، كما تم استعراض نماذج الكونفدراليات في التاريخ وانتقادها ، فضلا عن استخدام المنطق القانوني والمنهجية الحديثة في تناول مفاصل النظام السياسي المقترح ما أضاف للأوراق الفدرالية بعدا علميا لا يستهان به.[١٩]

II- المبحث الثاني

الأسس الدستورية للنظام الفدرالي

صيغ الدستور الأمريكي على ضوء ثلاث اعتبارات هامة هي : الرغبة في إقامة حكومة اتحادية تستطيع القيام بأعباء الاتحاد ككل، والرغبة في عدم الانتقاص من استقلال الولايات الذاتي أو الإضرار به، والرغبة في منع استخدام سلطة الحكومة من التعدي على الأفراد[٢٠]، لذا جاء دستور ١٧٨٩م كتسوية بين الاتجاهات الفدرالية المطالبة بزيادة سلطة الاتحاد على

(١٨) عامر هاشم عواد، *دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة*، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٠)، ص٤٩.

(١٩) للمزيد ينظر: ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي، *الأوراق الفدرالية*، مصدر سبق ذكره.

(٢٠)روبرت بوي و كارل فردريك، *دراسات في الدولة الاتحادية*، ترجمة صلاح الدباغ، ج٢(بيروت- نيويورك، مؤسسة للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص٧٠ .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الدول-الأعضاء (و هو اتجاه دافعت عنه خاصة الولايات الكبرى) والاتجاهات ضد الفدرالية التي كانت ترغب إبقاء استقلال الولايات (والتي كانت تدعمها الولايات الصغرى).[٢١]

II.أ. المطلب الأول

شكل النظام الفدرالي حسب الدستور

عندما يقوم بلد ما بتبني نظام فدرالي تتضاعف مهام الدستور في الفدرالية، فبالإضافة الى الوظائف التي يقوم بها الدستور فأنه يحدد ماهية الوحدات المكونة للنظام الفدرالي، وطبيعة الفصل بين السلطات وماهي اختصاصات كل من السلطة الاتحادية و الولايات ، وقد جاءت التفاصيل في الدستور الأمريكي كالآتي:

II.أ.١. توزيع الاختصاصات:

ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية و الولايات ليست علاقة قائمة على التبعية بقدر ما هي علاقة تعاونية فكل يتمتع بالاستقلال حسب اختصاصه، و عادة ما تقوم الدساتير الاتحادية بتوزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات ، وهناك عدة طرق للتوزيع منها ان يحدد على سبيل الحصر اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية و حكومة الولايات من جهة اخرى ، او ان يقوم الدستور بتحديد اختصاصات الولايات على سبيل الحصر وتترك اختصاصات الحكومة الاتحادية دون تحديد، اما الطريقة الثالثة وهي الاكثر شيوعا والتي بموجبها يحدد الدستور على سبيل الحصر الاختصاصات التي تثبت لسلطات الدولة الاتحادية ويترك ما عداها لاختصاص الولايات وهذا التوزيع هو الذي اعتمده الدستور الامريكي [٢٢]، اذ كانت الولايات تطمع في الاحتفاظ بسلطات السيادة التي كانت تمارسها منذ استقلالها عن بريطانيا، لذا جاءت فقرات الدستور ان تحتفظ الولايات بجميع الاختصاصات اللازمة لتنظيم حياة سكانها [٢٣] وجاءت اهم الفقرات التي تحدد الاختصاص منها[٢٤]:

---

(٢١) موريس دوفرجيه، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٦.

(٢٢) نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون ،ط٧، (عمان ، دار الثقافة ،٢٠١١) ، ص ص٩٤-٩٥ .

(٢٣)ريتشارد شرودر، موجز نظام الحكم الاميركي ،(مكتب الاعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الاميركية ، ٢٠٠٦)، ص٢٠

(٢٤) الفقرة (الثامنة) من المادة (الاولى) الدستور الامريكي.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

- فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها لدفع الديون، ويجب ان تكون جميع الرسوم والعوائد موحدة بين جميع انحاء الولايات المتحدة، وقوانين موحدة بشأن موضوع الافلاسات، وتوفير سبل الدفاع المشترك والخير العام للولايات المتحدة.
- تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين مختلف الولايات .
- وضع نظام موحد للتجنس .
- سك وطبع العملة وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الاجنبية ، وتحديد معايير الموازين والمقايس، وضع احكام المعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها
- انشاء مكتب وطرق البريد و انشاء محاكم ادنى درجة من المحكمة العليا.
- اعلان الحرب وانشاء الجيوش وتأمين النفقات ، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب الا تكون لفترة تزيد على سنتين ، وتكوين قوة بحرية والتكفل بها ، و وضع قواعد لادارة و تنظيم القوات البرية والبحرية.

كما يبين الدستور مجموعة من الصلاحيات التي اعطاها ضمنيا للحكومة الاتحادية ويسميها بالاشتراط الضروري، ويعني ان الدستور قد منح الحكومة الاتحادية حق اصدار اية قوانين او سياسات من اجل المحافظة على هيبة الدولة وتسيير شؤونها[٢٥] وهو ما اعطى مرونة للحكومة الاتحادية التصرف في بعض الحالات التي تستوجب اختصاصات لم يذكرها الدستور.

II.أ.٢. مؤسسات الاتحاد والولايات:

ان توزيع الاختصاصات يستوجب وجود مؤسسات سياسية تتناسب و الشكل الفدرالي في ممارسة عملها، وكما هو معروف ان الفدرالية الأمريكية تتضمن وجود مستويين من مؤسسات الحكم يكون متمايزان و غير متداخلين ويتم تحديد امتيازات وصلاحيات كل مستوى

(٢٥)لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض ،ط١،(القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦)، ص١٥١.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

على ان سيادة الحكومة الاتحادية تتوقف عند بدء سيادة حكومة الولاية.[٢٦] فعلى المستوى الاتحادي وضع الدستور الشكل الأساسي للحكومة ثلاث فروع مستقلة، لكل منها سلطة على الأخر(الرقابة والتوازن) وحدد الصلاحيات المناطة بكل من الفروع الفدرالية للحكومة، الى جانب جميع الصلاحيات و الواجبات الاخرى التي تعود للولايات، والدستور هو القانون الاعلى يتوجب على جميع الحكومات والمجموعات الحكومية على المستوى الفدرالي والمحلي وعلى مستوى الولاية العمل ضمن احكامه. [٢٧] وهذه المؤسسات هي السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية الذي ينتخب مباشرة من مواطني جميع الولايات ويقع على عاتقه القيام بالوظائف التنفيذية وهو اعلى سلطة فدرالية من الناحية الادارة العامة. إما السلطة التشريعية المتمثلة بالكونغرس فيتكون من مجلسين الشيوخ والنواب ويتم انتخابهم بشكلين مختلفين، في حين ينقسم القضاء الى مستويين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات، وتقوم العلاقة بين هذه المؤسسات على فصل السلطات التام.

إما المؤسسات في الولايات فجميعها تمتلك أشكالا للحكومة على غرار الحكومة الاتحادية تألف من ثلاث فروع التنفيذي والتشريعي والقضائي ، الفرع التشريعي تضم مجلساً للشيوخ ومجلساً للنواب (تعتبر نبراسكا الاستثناء الوحيد حيث لا يوجد فيها سوى كيان تشريعي واحد يضم ٤٩ سناتور)[٢٨] ، كل ولاية مقسمة الى دوائر انتخابية يختارون فيها الناخبون ممثليهم في الهيئة التشريعية ، والعملية التشريعية في الولاية شبيهة الى حد كبير الحاصلة في الكونغرس [٢٩]، وفي جميعها يوجد فروع تنفيذية في الولاية هو الحاكم وينتخبه الشعب مباشرة وصلاحياته توازي صلاحيات رئيس الولايات المتحدة وأنظمة حكم مستقلة ولكل

(٢٦) عبد الفتاح ياغي، *الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية* (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ،٢٠١٢)، ص٩٧.

(٢٧) دوغلاس شتيفنسون، *الحياة والمؤسسات الأمريكية، ترجمة أمل سعيد*، ط١(عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)،ص٤٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٥٤.

(٢٩) ريتشارد شرودر، مصدر سبق ذكره، ص٧٧

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ولاية أيضا دستورها الخاص لكن عليها جميعا ان تحترم القوانين الفدرالية وان لا تصدر قوانين تتداخل مع قوانين الولايات الأخرى. (٣٠)

اما الفرع القضائي فيكون من محاكم مختصة بالولايات ،ان الدستور بتحديد الاختصاصات الحكومة الاتحادية جعل جميع الصلاحيات الأخرى تعود أوتوماتيكيا الى الولايات والى الجماعات المحلية ، وهذا يعني وجود معركة دائمة بين الحقوق الفدرالية وحقوق الولاية ، ان التوجس الأمريكي التقليدي من قيام حكومة مركزية بالغة القوة جعل المعركة متكافئة على مر السنين (٣١) جعل تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كلا منها رقيبة على الاخرى.

II.ب. المطلب الثاني

الكونغرس

اكد الدستور في المادة الاولى على ان تمارس السلطة التشريعية في الحكومة الاتحادية كونغرس مؤلف من مجلسين مجلس الشيوخ و مجلس النواب ،واتت هذه التركيبة الثنائية للكونغرس كنتيجة لاتفاق لوفود في الاجتماع الدستوري ١٧٨٧م على تحقيق التوازن بين الولايات كثيرة السكان و الولايات الأقل سكانا، تمثيل مجلس النواب قائم على عدد السكان، في حين تمثيل مجلس الشيوخ قائم على التمثيل المتساوي للولايات مع اختيار أعضاء مجلس الشيوخ من قبل المجالس التشريعية (٣٢)، ان الرغبة كانت في تأسيس نظام جمهوري وان يكون الكونغرس مؤسسة تتساوى فيها نسب التمثيل بين جميع الولايات فلا يكون الشعور بالغبن او قلة التمثيل سببا في خروج بعض الولايات من الاتحاد ، خاصة انه يساعد على تمثيل جميع الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية ومن هذه الخلفية جاءت الصلاحيات واسعة للكونغرس.(٣٣) وقد رأى المندوبون الى المؤتمر الدستوري انه يجب ان توافق مجموعتان

(٣٠) دوغلاس ستيفنسون، المصدر السابق، ص٥٤.
(٣١) نفس المصدر، ص٥٤.
(٣٢).ل. واتس ،*الانظمة الفدرالية*، ترجمة غالي برهومة ،(اوتاوا-كندا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، ٢٠٠٦)، ص١١٥ .
(٣٣) عبدالفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

مستقلتان من الممثلين – واحدة تمثل حكومات الولايات والاخرى تمثل الشعب على كل مشروع قانون ليصبح قانونا وهذا يعني ان عدم موافقة اي المجلسين فان القانون لا يصدر، كما يمكن للمجلسين مراقبة المجلس الاخر.[٣٤]

II.ب.١. مجلس الشيوخ:

يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية وبالتساوي بغض النظر عن حجمها، و يتم انتخابهم من قبل الاقتراع الشعبي المباشر في كل ولاية، وعدد المقاعد لخمسين ولاية بلغت ١٠٠ مقعد يتم انتخابهم لمدة ستة سنوات، ويكون لكل شيخ صوت واحد، ويجدد ثلث أعضائه كل سنتين - يتم انتخاب كل ثلث مع انتخابات مجلس النواب- حيث يتم تقسيم الشيوخ إلى ثلاث فئات متساوية قدر المستطاع، و تشغر مقاعد الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية ومقاعد الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة ومقاعد الفئة الثالثة عند انتهاء السنة السادسة، وعند حدوث شاغر في تمثيل أي ولاية – بسبب وفاة أو استقالة - تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية عن انتخابات لملىء الشاغر، مع إمكانية قيام المجلس التشريعي للولاية عند حالة الاستعجال بتفويض السلطة التنفيذية لإجراء تعيين مؤقت لمل ء الشاغر ريثما يتم الانتخاب.[٣٥]

II.ب.٢. مجلس النواب:

يتألف مجلس النواب من عدد غير محدد يقرره الكونغرس، حيث يحدد الأخير هذا العدد لمختلف الولايات بالاستناد إلى نسبة عدد سكان كل منها، و وفقاً لنص الدستور بغض النظر عن عدد السكان يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل، ان مجلس النواب يتألف من أعضاء يختارون كل سنتين من قبل الشعب في مختلف الولايات، بطريقة الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة على دورة واحد، ويبلغ عددهم في الوقت الحالي ٤٣٥ عضو وينتخب المجلس رئيسا من بين اعضاء حزب الاغلبية في المجلس.[٣٦]

II.ج. التعديلات الدستورية:

(٣٤) ريتشارد شرودر، مصدر سبق ذكره، ص٤٨ .
(٣٥) الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي.
(٣٦) حميد حنون خالد، *الانظمة السياسية*،(بغداد ، مكتبة السنهوري ، ٢٠٠٩)،ص١١١.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ان قدرا كبيرا من المعارضة للدستور أبديت من طرف أولئك الذين يعارضون تقوية الاتحاد الفدرالي وكان المعارضة مبنية على الخوف من تعسف السلطة الاتحادية ، فعلقت مصادقة ولاية فرجينيا و ماساشوسيتس على الدستور بشرط إضافة ضمانات محددة للحقوق منها فردية ، لذا جاءت التعديلات الدستورية العشرة الاولى التي تعرف بمجموعها (ميثاق الحقوق) وقد وافق عليها الكونغرس كمجموعة واحدة في ايلول ١٧٨٩، وصادقت عليها ١١ ولاية في اواخر ١٧٩١[٣٧] وجاءت اهم التعديلات الدستورية لتنص على :

- منع الكونغرس من إصدار اي قانون يتعلق بدين من الاديان او يمنع حرية ممارسته ، كما لا يجوز انتهاك حرمة الشعب ولا يصدر أمر باعتقال إلا بسبب قانوني وهذه ضمانة كبرى لعدم جواز إصدار أي أمر يمثل اعتداء على الحرية ، كما نوه التعديل الدستوري إن ذكر بعض الحقوق في الدستور لا يعني إنكار حقوق أخرى للشعب أو الانتقاص منها .كما توالت التعديلات فيما بعد لتصبح ٢٦ تعديلا [٣٨].
- جاء التعديل الثالث عشر ١٨٦٥ الذي اعطى للكونغرس سلطة واسعة لسن التشريعات الضرورية لقضاء عل ظاهرة العبودية في حين جاء التعديل الرابع عشر ١٨٦٨ الذي اكد على المساواة في الحماية بين المواطنين من التمييز[٣٩] وتشكل قضية الرق وفيما بعد التمييز العنصري من القضايا التي شغلت الولايات المتحدة منذ بداية تأسيسها وحتى نهاية القرن العشرين وسببت حربا أهلية و أزمة شعبية لا زالت تبعاتها تتوالى كل حين .
- جاء التعديل الخامس عشر ١٨٧٠ ليكون مكملا للحقوق التي أكدت عليها التعديلات السابقة اذ نصت على منح الزنوج حق الانتخاب ولا يجوز للولايات المتحدة ولا اية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب او الانتقاص من هذا الحق بسبب الرق او اللون او الجنس او حالة رق سابقة ، وتأتي أهمية التعديلات الدستورية إنها أرست الحقوق والحريات كاستكمال لمتطلبات الشكل الفدرالي.

---

(٣٧) ريتشارد شرودر،مصدر سبق ذكره، ص١٨ .

(٣٨) نعمان الخطيب، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٧. .

(٣٩) جيروم .ا.بارون، *الوجيز في القانون الدستوري- المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي* ،ترجمة محمد مصطفى غنيم ،ط١،(القاهرة، الجمعية المصرية لنقل المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٨)،ص٣٦٨-٣٧٠.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

III- المبحث الثالث

الضمانات الدستورية لتوزيع السلطات

كانت القضية الأكثر أهمية التي تداولها المؤتمرون في فيلادلفيا هي تقوية الحكومة الفدرالية ولكن كانت خشية الولايات من تتحول إلى استبدادية، إلا إن واضعي الدستور عملوا على طمأنة الولايات من خلال عدد من الضمانات، وهذه الضمانات تمثلت في المحكمة العليا وضمانة الحقوق والحريات و مجلس الولايات الشيوخ.

III.أ. المطلب الأول

المحكمة الدستورية العليا:

ان المحكمة العليا التي تراقب دستورية القوانين هي وليدة الفدرالية من حيث فكرتها و وظيفتها، فالآباء المؤسسون قد استشرفوا في ان واحد قيام حكومة قومية وحكومة ولايات وكان على المحاكم التقيد بالقوانين الفدرالية غير ان التفسير النهائي للقوانين الفدرالية لم يكن ممكن تركه لمحاكم الولايات ، لهذا جاءت المحكمة العليا بان تتمكن من الحكم مباشرة بشأن المواطنين الافراد كما بخصوص اي ولاية من الولايات .لذا كان للمحكمة العليا ولا زال دورا كبيرا في ضمانة الاتحاد الفدرالي وإيجاد الوسيلة التي تفعل ذلك ومن ثم تقف حائلا دون تجاوز السلطات[٤٠]. وقد منح الدستور نوع من الحماية للولايات يتعلق بشكل الحكومة في الولاية، والاخر يتعلق بالحماية من العنف الداخلي وذلك وفقا للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الدستور التي نصت على (ان تضمن للولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد وجود حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كل منها ضد الغزو ، وتعمل بناءا على طلب المجلس التشريعي او السلطة التنفيذية عند تعذر اجتماع المجلس التشريعي على مقاومة اعمال العنف الداخلي)،[٤١] اما تفسير المحكمة العليا للنظام الاتحادي وللعلاقة بين الحكومة الاتحادية و الولايات فلم يكن تفسيرا ثابتا موحدا اذ تباينت الآراء في ذلك وفقا للظروف السياسية

(٤٠) موجز النظام القضائي الامريكي، (مكتب الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية)٢٠٠٤، ص٢٤.
(٤١) نفس المصدر.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

والاجتماعية والحقبة الزمنية التي صدرت في ظلها تلك وعند استقراء التاريخ الدستوري للولايات المتحدة يلاحظ وجود ثلاث نظريات بهذا الخصوص وسنحاول إيضاح كل منها باختصار و وفق الأتي :

III.أ.١. **نظرية مارشال** : اعتمد القاضي مارشال في تفسيره للنظام الاتحادي على نص المادة السادسة من الدستور التي تقرر سمو السلطة الاتحادية، اذ لا يجوز للولايات ان تشرع قوانين تتعارض مع الدستور او القوانين الاتحادية او المعاهدات التي تبرمها الحكومة الاتحادية، [٤٢] وتقوم هذه النظرية على اعتبار المحكمة العليا أداة مباشرة للحكومة المركزية ومهمتها الاولى وفقا لذلك تتمثل بحماية النظام الاتحادي وتقويته وقد عبرت المحكمة العليا عن هذه النظرية في أحكام عدة صدرت خلال رئاسة مارشال لها بين عامي (١٨٠٣-١٨٣٥)، اذ أكدت المحكمة العليا على مفهوم سمو - السلطة الاتحادية في عام ١٨١٩ في قضية ماكلوتش ضد ولاية ماريلاند، اذ اعلن رئيس المحكمة ان ولاية ماريلاند لا تملك سلطة فرض ضرائب على البنك الأهلي للولايات المتحدة .وان ما قامت به في هذا الصدد يعد مخالفا مخالفة صريحة للفقرة الخاصة بسمو السلطة الاتحادية ان تتمثل هذه المسألة في أن حكومة الاتحاد – على الرغم من سلطاتها المقيدة – اسمى في نطاق عملها .وليس للولايات اي سلطة ترجئ او تعوق او تشكل عبئا او تتحكم بأية طريقة كانت في سريان القوانين الدستورية التي سنها الكونجرس[٤٣].كما فند رئيس المحكمة العليا مارشال الحجة التي تنص الاحتفاظ السيادة النهائية لأنها الولايات هي التي صادقت على الدستور، وقد قيل إن سلطات الحكومة العامة والمفوضة من قبل الولايات، الذين هم وحدها ذات سيادة حقا؛ ويجب ممارسة في خضوع الى الولايات الذين يمتلكون وحدها السيادة العليا" اعتبر مارشال أنه الشعب هو الذي صادق على الدستور وبالتالي فإن الشعب هو صاحب السيادة، وليس الدول[٤٤]. وهذا الاتجاه ساد في المراحل الأولى من تكوين النظام رغبة في تقوية الاتحاد.

---

(٤٢) لاري لويتز، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(43) Karen O'connor and Larry J Sabato, Essential of American Government, (New York , Pearson, 2006),p.70.

(44) Ibid.,p72 .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

III.أ.٢. **نظرية الفدرالية الثنائية (المزدوجة)**: وهذه تتضمن وجود مستويين للحكم يكون متمايزان وغير متداخلين بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية وتختص كل منهما بالاختصاصات التي انيط لها في الدستور ويجب على الحكومة الاتحادية ان لا تتجاوز اختصاصاتها المقررة صراحة[٤٥] و تبنى هذا التفسير القاضي (تاني) الذي تولى المحكمة الدستورية بعد وفاة القاضي (مارشال) وكان سنده في ذلك التعديل العاشر الصادر سنة ١٧٩١ الذي نص على (ان جميع السلطات التي لم تفوض للولايات المتحدة بمقتضى الدستور او لم يحظرها الدستور على الولايات تظل من حق الولايات او شعبها) [٤٦]، اي ان كل اختصاص لم تمنع منه الولايات يعد قيدا على اختصاص الحكومة الاتحادية وهنا أكد القاضي (ياني) على إن المحكمة تحمي الولايات من اي عدوان يقع عليها من جانب الحكومة الاتحادية[٤٧].

III.أ.٣. **النظرية التعاونية**: ويرى اصحاب هذه النظرية ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات ليست صراع دستوري سواء أكان متكافئا ام غير متكافئ، وانما هي علاقة تسابق إلى تحقيق الأهداف الايجابية للدستور، وانسجاما مع ما تقدم يجب على المحكمة ان تقيم نشاط كل من الحكومة الاتحادية والولايات وان تأخذ بنظر الاعتبار مدى تحقيق الاهداف الايجابية التي وجدت من اجلها الحكومات من دون ان تتمسك بالتفسير الحرفي [٤٨].

خلال هذه النظريات مارست المحكمة العليا نشاطها وقد كانت لطبيعة الظروف التاريخية والسياسية اثرا في تقديم تفسير وفق احد النظريات أنفا الذكر دون غيرها أخذة بالاعتبار البعد السياسي لحكم الفصل للمحكمة ، وليس ذلك يعني الوقوف مع طرف ضد أخر بقدر ما يعني عامل المصلحة العامة والحفاظ على التوازن الفدرالي .

---

(٤٥) لاري الويتز، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(٤٦) حميد حنون خالد، *المحكمة العليا ودورها في بناء وحماية النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية*، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٤٧)احمد كمال ابو المجد، *الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة*،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠) ،ص٨٧.

(٤٨) نفس المصدر.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

III.ب. المطلب الثاني

الحريات المدنية

بالعودة الى الدستور الأمريكي يلاحظ الكثير من الفقرات التي تؤكد على الحقوق المدنية وتمنع السلطات من التجاوز عليها وإفراغها من مضمونها، فقد حاول الآباء المؤسسون إنشاء دولة تضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين وكان لهذه المسألة خصوصية متجذرة لدى المهاجرين لأمريكا لاعتبارات الاضطهاد الديني والسياسي للدول التي هاجروا منها من أوربا، لذا حرص ممثلي الولايات على حماية مواطنيهم من أي تدخل خارجي ، سواء كان من الحكومة الاتحادية القوية أو من قبل حكومة الولاية، وعندما قررت جميع الوفود في الكونغرس القاري الثاني ١٧٨٧ القبول بشكل الدولة الحالي وبدستور الدولة الاتحادية كان المطلب الذي اتفق عليه الجميع هو حتمية صيانة الحريات المدنية للمواطنين. في عام ١٧٨٩ قام الكونغرس بتبني ما يعرف بوثيقة الحقوق وهي ذاتها التعديلات الدستورية العشرة الأولى والتي تم قبولها رسميا من جميع الولايات عام ١٧٩١، وتشرح لائحة قانون الحقوق تفصيلا موسعا للحريات المدنية الأساسية وهي الحقوق المدنية الشخصية لكل مواطن والتي تحميه من بطش الحكومة وتماديها في استعمال السلطة، وقد اعتمد واضعي الدستور وكذلك في قانون الحقوق على استخدام لغة فضفاضة وابتعدوا عن المصطلحات الضيقة ، وكان هدفهم من هذا هو إعطاء الأجيال القادمة مرونة في تفسير هذه المبادئ الدستورية بما يتناسب مع عصرهم . إن كتابة الحريات المدنية كانت ذات طابع اتحادي بمعنى ان كاتبيها أرادوا حماية المواطنين من اعتداء الحكومة الاتحادية على حرياتهم وليس حمايتهم من حكومات الولايات [٤٩].

من خلال دراسة بنود الدستور نجد انه قد تضمن مواد لحماية حقوق الإنسان وانه يؤمن حماية المواطنين إلا في حالة الثورة والاعتداء الذين يهددان السلام العامة وحماية حقوق المواطنين وبموجب التعديلات العشرة أكدت على أن ليس من حق الكونغرس إن يسن قانونا يتعلق بمؤسسة دينية او يحظر الممارسة الحرة فيها، وقد أدت هذه الفقرة إلى تقوية عمل فصل

(٤٩) عبدالفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧-٢٤٨.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الكنيسة عن الدولة وحرية ممارسة المعتقدات الدينية التي يعتقد بها المرء مهما كانت[٥٠]، وكذلك التعديلات الأخرى التي أكدت على إلغاء الرق والتمييز، إن لمن الأهمية الملاحظة أن أكثرية التعديلات الستة والعشرين نبعت من جهود مستمرة رامية الى توسيع مدى الحريات المدنية و السياسية وان القليل منها تناول توسيع البنية الحكومية الأساسية التي تم تناولها في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ [٥١]، وينبع أهمية التأكيد على الحقوق المدنية في إن الدستور لم يعط السلطة العليا للرئيس او السلطة التشريعية ولا القضائية كما انها لم تمنح كما في كثير من الدول الأخرى لمؤسسة سياسية – ولا لحزب سياسي فهي تعود ((للشعب)) وبهذه الطريقة اخذ الأمريكيون لأنفسهم الحريات والحقوق التي كانت في الدول الأخرى امتيازا لنخبة قليلة، وكان للأمريكيين ان يديروا شؤونهم الخاصة ، وان ينتخبوا ممثليهم الخاصين ويضعوا قوانينهم الخاصة [٥٢].ان هذه الفلسفة التي تؤكد على ضمانات الحريات الفردية تأتي من إن الأفراد هم من سيقفون بوجه تعديات الحكومة الاتحادية على حرياتهم وحقوقهم وهو ما سيشكل ضمانة للولايات تجاه الحكومة الاتحادية [٥٣] فالأمريكيين بدستورهم والاحترام الشبه ديني الذي يكنون له من معرفتهم بان هذه المثل العليا والحريات والحقوق لم تمنح من قبل طبقة حاكمة صغيرة بل انها تعتبر من الحقوق غير قابلة للتحويل وهي غير قابلة للانتزاع من قبل إي حكومة أو محكمة أو مسؤول أو قانون لذا فان الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات مصممة لخدمة الشعب وتنفيذ رغبات الأكثرية منه وليس العكس، فالامريكيون ينتظرون من حكومتهم ان تقدم لهم الخدمات وليس ان تحكمهم [٥٤].

(٥٠) ياسين محمد حمد العيثاوي، *السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية*، ط١،(عمان، دار اسامة ، ٢٠٠٩)، ص١٦٧.

(٥١) ريتشارد شرودر، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٥٢) دوغلاس ستيفنسون، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(٥٣) روبرت بوي وكارل فردريك، *دراسات في الدولة الاتحادية*، ترجمة صلاح الدباغ ،ج٣، (بيروت-نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ،١٩٦٥)، ص٧١.

(٥٤) دوغلاس ستيفنسون، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

III.ج. المطلب الثالث

الشيوخ ضمانات للولايات الداخلة في الاتحاد

الشيوخ القصد منهم تحقيق التوازن يقوم على اساس ان يمثل كل ولاية صغر او كبر حجمها عضوان اثنان لكل ولاية ، فعلى سبيل المثال تتشابه في ذلك ولاية نيويورك التي يقرب سكانها من ٢٥ مليونا مع ولاية الاسكا التي لا يزيد تعدادها اكثر بقليل على ربع مليون نسمة . وهذا التمثيل المتساوي للولايات يضمن نوعا من التوازن بينها، ولا يؤدي الى طغيان الولايات الكبيرة على الولايات الصغيرة ويحفظ لكل ولاية – فضلا عن أمور أخرى كثيرة نظمها الدستور- نوعا من الذاتية والتمييز [٥٥]، و جاء الشيوخ بمثابة مجلس سياسي لرئيس الجمهورية وقد ترتب على ذلك أن اشترط وفقا لأحكام الدستور الأميركي ان تعرض عليه بعض المسائل التي تدخل أصلا في اختصاص السلطة التنفيذية ، فعلى سبيل المثال ان الاعتراف باي دولة هو من اختصاص الرئاسة الا ان مجلس الشيوخ عبر صلاحية التصديق على السفراء ممكن ان يجعل هذا الاعتراف بلا مضمون ، كما ان لمجلس الشيوخ صلاحية المصادقة على المعاهدات فالرئيس عندما يوقع المعاهدات ولكن لا تعد ذات قيمة الا ان يصادق عليها مجلس الشيوخ ولعل حالة معاهدة منع انتشار الاسلحة الكيمياوية خير دليل على ذلك، اذ رفض الكونغرس التصديق عليها فصار توقيع الرئيس بلا جدوى على الساحة الدولية [٥٦]، ولمجلس لشيوخ صلاحيات أخرى في مشاركة الرئيس منها تعيين كبار الموظفين و الوزراء و أعضاء المحكمة لعليا، وكذلك شاغلي الوظائف التي لم ينظم القانون وسيلة أخرى لشغلها وهذا يعني إن مجلس يمكن يعارض تعيين اي موظف لا يراه جديرا بمنصب اتحادي ((فدرالي)) في الولاية التي يمثلها الشيخ ،كما يحق لمجلس الشيوخ إجراء محاكمات عندما نص الدستور على جواز عزل ((اي موظف عام)) بناء على محاكمة جنائية أمام مجلس الشيوخ حتى تثبت ادانته، كما ان المجلس مخول باستدعاء اي شخص ترى ضرورة للاستماع

---

(٥٥)حافظ علوان الدليمي، *النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية*، مصدر سبق ذكره، ص٢٦١.

(٥٦) منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل اليات عمل النظام الامريكي، في اكرام لمعي واخرون، الامبراطورية الامريكية صفحات من الماضي والحاضر، ج٣، (القاهرة، دار الشروق الدولية، ٢٠٠٢)، ص١٨٨.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

اليه واذا رفض الشخص فانه يمكن توقيع عقوبة جنائية عليه . [٥٧] وهنا يستدل ان اعطاء هذه الصلاحيات ذات طابع تنفيذي وقضائي هو كضمانة للولايات ان تشارك في جميع النشاطات سواء الدخلية التي ممكن ان تقع اثارها على مواطنيها او النشاط الخارجي الذي يمثل ممارسة الولايات للسيادة بشكل مباشر وهو ما جعل مجلس الشيوخ اكثر قوة من مجلس النواب من ناحية الصلاحيات فللشيوخ سلطة واسعة على الرئيس و الوزراء والقضاة الفدراليون.

(٥٧) حميد حنون خالد : الانظمة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣ .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الخاتمة

لقد توصلنا في هذا البحث الى عدد من النتائج أهمها :

١- من خلال ما تقدم ان واضعي أسس الفدرالية الأميركية كانوا ذوي إطلاع كبير في الآراء الفلسفية حول الحكم التي أسبغت القرن الثامن العشر فضلا عن خلفيتهم الفكرية الليبرالية والتجارب المؤسسية للنظام الانجليزي أسهمت في وضوح الرؤية لدى المؤتمرين في فيلادلفيا مما ساعد على انبثاق دستور وضعوا فيه جميع التوازنات التي تؤمن مخاوفهم من استبداد الحكومة الاتحادية على الولايات و تمنع تغول اي سلطة مما يسمح من ضياع حقوقهم لهذا جاءت جل الفقرات الدستورية سواء من ناحية توزيع الاختصاصات او التي تتعلق بالحقوق والحريات تحمل في طياتها ضمانات دستورية للولايات وهو ما جعله عامل اطمئنان ساهم في ترسيخ التجربة الفدرالية و وصولها الى مصاف التجارب الناجحة .

٢- الفدرالية الأميركية تقوم على أساس التوازن في الديمقراطية حيث يسعى النظام السياسي وقيادته باستمرار إلى تحقيق الاتزان والتوازن والتعادل في خصوص تحقيق المصالح المتعددة الموجودة في الولايات

٣- في قراءة متأنية للفدرالية حسب النموذج الأمريكي نجد انها ليست شكلا جامد من التوازنات والضوابط بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات بل تتميز بالديناميكية والحركة والاستجابة وفقا لمتطلبات الحالة والعصر فصلاحيات الحكومة الاتحادية والولايات لم يُفصل فيها بشكل حدي و قاطع رغم انها تسبب بعض الإشكاليات بين فترة و أخرى الا إنها أضفت ميزة للنظام بما نسميه " المرونة المنضبطة" اي ممكن ان تتحرك الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وان تتمادي او تغير دون ان تمس الثوابت المتعلقة بشكل الفدرالية او متعلقة بالحقوق والحريات، وهذه النقطة مهمة بالنسبة للفدراليات الناشئة ان تراعيها .

٤- كما ان تعدد الضمانات التي منحها الدستور سواء المؤسسية متمثلة بالمحكمة العليا و مجلس الشيوخ او المعنوية المتمثلة بالحقوق المدنية شكلت عامل اطمئنان ساهم فيما بعد على ترسخ التجربة وهو احد أسباب نجاح استمرار الاتحاد بين الولايات في أمريكا لأكثر من ٢٠٠ عام .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المصادر

١) *ل. واتس.* الانظمة الفدرالية . ترجمة غالي برهومة . اوتاوا-كندا: طبعة خاصة منتدى الاتحادات الفدرالية، ٢٠٠٦ .

٢) *احمد كمال ابو المجد* . الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ .

٣) *اكرام لمعي واخرون* . الامبراطورية الامريكية صفحات من الماضي والحاضر .ج٣. القاهرة : دار الشروق الدولية ، القاهرة ،٢٠٠٢.

٤) *برتراند راسل* . تاريخ الفلسفة الغربية -الكتاب الثالث- .الفلسفة الحديثة .ترجمة محمد فتحي الشنيطي. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

٥) بلقيس محمد جواد . " العوامل المؤثرة في نشأت النظام السياسي الامريكي". *مجلة العلوم السياسية* ،العدد ٣١ ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، (٢٠٠٥).ص٥٩- ٨٧.

٦) *جورج سباين* . تطور الفكر السياسي . ترجمة راشد البراوي . الكتاب الثالث . القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠ .

٧) *جورج سباين* . تطور الفكر السياسي . ترجمة علي ابراهيم السيد . الكتاب الرابع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

٨) *جيروم .ا.بارون* . الوجيز في القانون الدستوري- المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي ،ترجمة محمد مصطفى غنيم .ط١. القاهرة : الجمعية المصرية لنقل المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٨.

٩) *حافظ علون الدليمي*. النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية. عمان : دار وائل ،٢٠٠١ .

١٠) *حميد حنون خالد*. الانظمة السياسية. بغداد : مكتبة السنهوري ، ٢٠٠٩ .

١١) الدستور الامريكي ١٧٨٩.

١٢) *دوغلاس شتيفنسون* . الحياة والمؤسسات الأمريكية . ترجمة أمل سعيد . ط١. عمان : الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١.

١٣) *روبرت بوي و كارل فردريك*. دراسات في الدولة الاتحادية . ترجمة صلاح الدباغ .ج٢. بيروت- نيويورك : مؤسسة للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

١٤) *روبرت بوي وكارل فردريك* . دراسات في الدولة الاتحادية . ترجمة صلاح الدباغ . ج٣. بيروت : مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦٥.

١٥) *ريتشارد شرودر*. موجز نظام الحكم الاميركي : مكتب الاعلام الخارجي وزارة الخارجية الاميركية ، ٢٠٠٦.

١٦) *عامر هاشم عواد* . دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة. ط١. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٠ .

١٧) *عبد الرضا حسين الطعان* . إشكالية السلطة في تأملات العقل الغربي عبر العصور . بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ،٢٠١٢ .

١٨) *عبدالفتاح ياغي* . الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية . ط١. عمان : دار الحامد للنشر، ٢٠١٢ .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

١٩) *عبدالوهاب الكيالي* . موسوعة السياسة . بيروت – لبنان: دار العربية للنشر ،١٩٧٤.
٢٠)*عمر العبدالله*. " الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة " .مجلة جامعة دمشق ،المجلد السابع عشر العدد الثاني ، (٢٠٠١) : ص١-٣٥.
٢١)*الكسندر هاملتون و جيمس ماديسون و جون جاي* . الاوراق الفدرالية .ترجمة عبدالاله النعيمي . ط١. بغداد-بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٦ .
٢٢)*لاري الويتز* . نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية . ترجمة جابر سعيد عوض . ط١. القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٦ .
٢٣)محمد انور عبد السلام . التجربة الاتحادية الامريكية. القاهرة : المكتبة الانكلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤.
٢٤)موجز النظام القضائي الامريكي : مكتب الاعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الامريكية ،٢٠٠٤.
٢٥)*موريس دوفرجيه* . الانظمة السياسية والقانون الدستوري والمؤسسات السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ،ط١ . بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،١٩٩٢.
٢٦) *مونتسكيو* . روح الشرائع . ترجمة عادل زعيتر . القاهرة .مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ٢٠١٢ .
٢٧)*نعمان احمد الخطيب* . الوسيط في النظم السياسية والقانون . ط٧. عمان : دار الثقافة ، عمان،٢٠١١ .
٢٨)*هنري بامفورد باركيز* . تاريخ الولايات المتحدة الامريكية . ترجمة علي البديري . ط١. بغداد: بيت الحكمة ، ٢٠١٣.
٢٩)*ول وايرل ديورانت* . قصة الحضارة، لويس الرابع عشر ترجمة محمد علي ابو درة ، المجلد الثامن، الجزء الرابع .بيروت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،١٩٨٠ .
٣٠) *ياسين* محمد حمد *العيثاوي* . السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية . ط١. عمان : دار اسامة ، ٢٠٠٩ .

(31) *Charles A. Beard*. An Economic Interpretation Of the Constitution Of the United States. New York: the Macmillan Company 1921.
(32) *Karen O'connor and Larry J Sabato*, Essential of American Government , New York , Pearson, 2006 .

.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804